العراق يتحدى الضغوط الأمريكية: لا عقوبات وصادرات النفط الكردي تستأنف عبر تركيا



نفى العراق صحة التقارير التي تحدثت عن احتمال تعرضه لعقوبات أمريكية في حال عدم استئناف صادرات النفط من إقليم كردستان، والتي تمثل 0.5 بالمئة من الإمدادات العالمية، وأكدت الجهات الرسمية أن بغداد تعمل على تسوية القضايا المتعلقة بالتصدير وفق الأطر القانونية، مع استمرار التنسيق مع الأطراف المعنية لضمان استقرار سوق النفط.

ووفقًا لتصريحات مصادر مطلعة في بغداد وواشنطن وأربيل لوكالة "رويترز" وتابعتها "المطلع"، فإن:"إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، تضغط على الدولة العربية للسماح باستئناف صادرات الخام الكردي إلى الأسواق العالمية أو مواجهة عقوبات إلى جانب إيران".

وكما تضغط الولايات المتحدة لضمان عدم بيع النفط العراقي بثمن منخفض إلى إيران وفق مسؤولين بقطاع الطاقة، حيث أشارت تقارير إلى تهريب النفط من كردستان العراق إلى إيران في شاحنات، بعد إغلاق خط الأنابيب الذي كان ينقل الخام إلى ميناء جيهان التركي في 2023.

زمن جانبها، قررت وزارة النفط العراقية إنهاء النزاع الذي استمر نحو عامين مع أنقرة وأدى إلى انقطاع إمدادات بأكثر من "300" ألف برميل يومياً تدخل الأسواق العالمية، وبذلك تستأنف التصدير عبر تركيا.

وجاء هذا القرار بعد موافقة مجلس النواب العراقي نقل حكومة إقليم كردستان العراق إنتاجها من النفط إلى شركة تسويق النفط العراقية الحكومية "سومو".

وإلى ذلك، فإن مواصلة ضخ الخام العراقي من شأنه أن يساعد في تعويض الانخفاض المحتمل في صادرات النفط الإيرانية التي تعهد البيت الأبيض بخفضها إلى الصفر، مع انتهاج سياسة "أقصى الضغوط" التي تمارسها واشنطن على طهران، في خطوة من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيف زيادة الأسعار.

فمع انخفاض صادرات خام العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة "أوبك"، سيزيد ذلك من أسعار البنزين في العالم ما يمثل تحدياً لوعود ترمب بخفض تكاليف الطاقة للأميركيين.

وتتماشى هذه السياسة مع الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس الجمهوري بعد إعلان حالة طوارئ وطنية للطاقة لخفض أسعارها وزيادة الاستثمار في إنتاج النفط.